

Distr.: General
26 September 2022
Arabic
Original: English



تنفيذ القرار 2631 (2022)

تقرير الأمين العام

أولاً - مقدمة

1 - يقدّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس الأمن 2631 (2022)، الذي طُلب فيه إلى الأمين العام أن يقدّم تقريراً كل أربعة أشهر عن التقدم المحرز صوب الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق (البعثة). ويتناول التقرير أهم التطورات المتعلقة بالعراق، ويعرض آخر المستجدات عن أنشطة الامم المتحدة في العراق منذ تقريره السابق المؤرخ 29 نيسان/أبريل 2022 (S/2022/368) والإحاطة التي قدمتها إلى مجلس الأمن الممثلة الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في 17 أيار/مايو 2022.

ثانياً - موجز لأبرز التطورات السياسية

ألف - الحالة السياسية

2 - ظلت عملية تشكيل الحكومة تواجه طريقاً مسدوداً. وواصل رئيس وزراء العراق، مصطفى الكاظمي، قيادة حكومة تصريف الأعمال. وفي 15 مايو/أيار، قضت المحكمة الاتحادية العليا بأن هذه الحكومة غير مخولة باتخاذ قرارات من شأنها أن يكون لها تأثير "هام" على المستقبل السياسي والاقتصادي والاجتماعي للبلد.

3 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أقر مجلس النواب قانونين قبل عطلته التي بدأت في 9 حزيران/يونيه. وفي 26 أيار/مايو، أقر قانوناً يجرم تطبيع العلاقات مع إسرائيل. وبالإضافة إلى ذلك، أقرّ في 8 حزيران/يونيه قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية. وبموجب هذا القانون، يُخصّص 25 ترليون دينار عراقي (حوالي 17 مليار دولار) لدعم مختلف قطاعات الإنفاق الحكومي، بما في ذلك الأمن الغذائي والقطاع الزراعي الوطني؛ وتأمين توفير الطاقة بما في ذلك من خلال سدّاد الديون لموردي الطاقة الأجنبي؛ ودعم تنمية المحافظات غير المنتظمة ضمن أقاليم.



4 - وفي 15 أيار/مايو، أعلن زعيم الكتلة الصدرية، مقتدى الصدر، أن كتلته ستصبح حزب "معارضة وطنية لمدة 30 يوماً على الأقل". وأضاف السيد الصدر أنه سيتم الإعلان عن "قرار آخر" إذا فشلت القوى السياسية في تشكيل حكومة خلال هذه الفترة. ثم أصدر تعليماته إلى رئيس الكتلة الصدرية في البرلمان، حسن العذاري، بتقديم استقالات أعضاء الحزب في البرلمان البالغ عددهم 73 عضواً في 12 حزيران/يونيه. ووصف السيد الصدر الاستقالات بأنها "تضحية من أجل الوطن"، وشكر حلفاءه في "تحالف إنقاذ وطن" لما أبدوه من "وطنية وثبات"، مضيفاً أنهم في حلٍّ من الالتزام الذين تعهدوا به تجاهه. وفي اليوم نفسه، أعلن رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، أنه قبل الاستقالات "على مضض". وأعلن السيد الصدر في خطاب ألقاه أمام أعضاء كتلته البرلمانية في 15 حزيران/يونيه أنه انسحب من العملية السياسية، وأن أي عودة لحزبه مشروطة بإزاحة "الفاستين" من الساحة السياسية.

5 - وفي 13 حزيران/يونيه، أصدر الإطار التنسيقي السياسي الشيعي بياناً أشار فيه إلى أنه يحترم قرار السيد الصدر وأفاد بأنه سيتعامل مع جميع القوى السياسية من أجل "استكمال الاستحقاقات الدستورية، وتشكيل حكومة خدمة وطنية".

6 - وفي 23 حزيران/يونيه، عقد مجلس النواب جلسة استثنائية أدّى خلالها اليمين الدستورية ما عدده 64 برلمانياً حلوا محل برلمانيي الكتلة الصدرية الذين استقالوا. ولا تزال المقاعد المتبقية شاغرة. وخلال الجلسة، تلى بيان صادر عن اجتماع "الكتل السياسية" في وقت سابق من ذلك اليوم. وتم التسليم في البيان بقرار أعضاء الكتلة الصدرية بالانسحاب من البرلمان والاتفاق على المضي قدماً في تشكيل حكومة تلتزم بمبادئ "التوازن والتوافق والشراكة".

7 - وفي 25 تموز/يوليه، سمى الإطار التنسيقي محمد شياح السوداني، وهو محافظ سابق وكان وزيراً في عهد رئيس الوزراء العراقي الأسبق، نوري المالكي، كمرشح له لمنصب رئيس الوزراء. وفي 27 تموز/يوليه، تجمع أنصار التيار الصدري في بغداد احتجاجاً على ترشيح السيد السوداني. وتمكنوا من الوصول إلى المنطقة الدولية واحتلوا مبنى البرلمان. وبعد فترة وجيزة، دعا السيد الكاظمي المتظاهرين إلى التظاهر السلمي، والحفاظ على الممتلكات العامة والخاصة، واتباع التعليمات الصادرة عن قوات الأمن، والانسحاب فوراً من المنطقة الدولية ومبنى البرلمان. وبعث رئيس العراق، برهم صالح، ورئيس مجلس النواب برسالتين مماثلتين في بيانين منفصلين. وبناءً على تعليمات من السيد الصدر، غادر المتظاهرون المنطقة الدولية في وقت لاحق من ذلك اليوم. وفي 28 تموز/يوليه، أعرب السيد الكاظمي عن قلقه إزاء تأثير الأحداث على الاستقرار الوطني والسلم الاجتماعي، داعياً القوى السياسية إلى مواجهة الأزمة "بروح الحوار الوطني" ومنع "زج البلاد في أزمة أمنية أو اجتماعية وسط ظروف إقليمية ودولية معقدة".

8 - وفي 30 تموز/يوليه، دخل أنصار التيار الصدري المنطقة الدولية مرة أخرى وانتقلوا إلى مبنى البرلمان في خطوة وصفها ممثل عن السيد الصدر بأنها "اعتصام مفتوح". وأفادت وزارة الصحة في وقت لاحق بأن 100 مدني و 25 من أفراد الأمن أصيبوا بجروح. وفي خطاب أذيع بعد ظهر ذلك اليوم، دعا السيد الكاظمي إلى "الحوار الصادق البناء" وإلى "تقديم التنازلات من أجل العراق والعراقيين". وفي بيان صدر في اليوم نفسه، حثهم أيضاً على الامتناع عن التصعيد والالتزام بأوامر قوات الأمن، التي قال إنها تسعى إلى حمايتهم وحماية المؤسسات الرسمية. وكرر السيد صالح الدعوة إلى "الحوار الوطني" ودعا الأحزاب السياسية إلى إيجاد حلول للأزمة. وأعلن السيد الحلبوسي تعليق جلسات البرلمان حتى إشعار آخر.

9 - وفي 31 تموز/يوليه، أصدر السيد الصدر بيانا أكد فيه "تحرير" المنطقة الدولية "بثورة عفوية سلمية"، واصفا إياها بأنها فرصة "لتغيير جذري للنظام السياسي والدستور والانتخابات". وفي اليوم نفسه، جدد الإطار التسيقي الدعوات للحوار، خاصة مع التيار الصدري، لكنه أعرب عن قلقه من التصعيد، ووصف الأحداث بأنها "انقلاب على الشعب والدولة ومؤسساتها والعملية السياسية والدستور والانتخابات". وعقب ذلك، دعت اللجنة التنظيمية لتظاهرات دعم الشرعية والحفاظ على مؤسسات الدولة إلى مظاهرة مضادة في بغداد "للدفاع عن الدولة"، واعتبرت اللجنة أن الأحداث الأخيرة كانت محاولات "لإلغاء العملية الديمقراطية".

10 - وفي 1 آب/أغسطس، تجمع مؤيدو الإطار التسيقي خارج المنطقة الدولية. واتبع المتظاهرون التعليمات الداعية إلى عدم دخول المنطقة وتفرقوا بعد صدور تعليمات بذلك من قادة الإطار التسيقي. وأصدرت اللجنة التنظيمية بيانا دعت فيه إلى إنهاء الاعتصام البرلماني وانتقدت حكومة تصريف الأعمال لعدم مواجهتها "العدوان على المؤسسات الرسمية"، في الوقت الذي حثت فيه القوات الأمنية على عدم الانحياز والالتزام بالدستور والقانون. ولاحظت اللجنة التنظيمية أيضا أن المحتجين أعربوا عن دعمهم للقضاء، وطالبوا بتشكيل حكومة خدمة وطنية في الوقت المناسب، وأعلنوا طاعتهم لآية الله العظمى علي السيستاني.

11 - وفي اليوم نفسه، أعرب السيد الكاظمي عن تقديره "لالتزام المتظاهرين بالهدوء"، لكنه سلط الضوء على إمكانية التصعيد، داعيا المتظاهرين إلى التعاون مع قوات الأمن، واحترام مؤسسات الدولة ومغادرة المباني الحكومية، والحفاظ على النظام العام. ودعا أيضا إلى حوار وطني من خلال تشكيل لجنة تضم ممثلين عن جميع الأطراف من أجل وضع "خريطة طريق للحل". وفي 2 آب/أغسطس، أصدر السيد الحلبوسي بيانا دعما لمبادرة السيد الكاظمي، مضيفا أن حل "الأزمة الحالية" يمكن أن تعقبه "انتخابات برلمانية ومحلية، تجري وفقا لجدول زمنية محددة".

12 - وفي خطاب أذيع في 3 آب/أغسطس، نأى السيد الصدر بنفسه عن إجراء مزيد من الحوار، مشيرا إلى أن المحاولات السابقة لم تتجح، على الرغم من الضمانات التي قدمت في ذلك الوقت. ثم دعا إلى حل البرلمان وإلى إجراء انتخابات مبكرة. وفي اليوم التالي، أكد الإطار التسيقي دعم أي "مسار دستوري لمعالجة الأزمات السياسية" واعتبر أن إجراء انتخابات مبكرة يشكل خيارا، شريطة أن يكون هناك توافق وطني في الآراء وبيئة آمنة لإجرائها. وفي 5 آب/أغسطس، أعلن رئيس مجلس النواب أيضا عن تأييده لإجراء انتخابات مبكرة.

13 - وفي 2 آب/أغسطس، أصدر ممثلو السيد الصدر تعليمات إلى المحتجين في البرلمان بمغادرة المبنى في غضون 72 ساعة، وهو ما حدث بحلول 6 آب/أغسطس. واستمر الاعتصام في المنطقة المحيطة، لكن المتظاهرين أغلقوا أيضا مدخل المبنى بالأسلاك الشائكة ومنعوا البرلمانيين والموظفين من الدخول. كما وُجّهت دعوة إلى أنصار التيار الصدري لأداء "صلاة موحدة" في المنطقة الدولية في 5 آب/أغسطس، استمعوا خلالها إلى خطبة أعرب فيها عن تأييد الدعوات إلى إجراء انتخابات مبكرة وأعلن فيها عن استمرار الاعتصام.

14 - وفي 10 آب/أغسطس، دعا السيد الصدر، في أعقاب طلبه إجراء انتخابات مبكرة، السلطة القضائية إلى حل مجلس النواب، ودعا السيد صالح إلى تحديد موعد لإجراء انتخابات مبكرة، حيث إنه قد تم تجاوز الجداول الزمنية الدستورية لتشكيل الحكومة. ودعا أيضا إلى رفع القضايا المتصلة بهذا الشأن إلى المحكمة الاتحادية العليا، معربا عن أمله في أن يأخذ القضاء "مصالح الشعب" بعين الاعتبار وألا يرضخ

للضغوط. وفي اليوم التالي، رفع مسؤول كبير في التيار الصدري دعوى ضد الرئاسات الثلاث طلب فيها من المحكمة الاتحادية العليا حل مجلس النواب وطلب من السيد صالح الدعوة إلى انتخابات برلمانية. وقررت المحكمة الاتحادية العليا في 7 أيلول/سبتمبر أن اختصاصها لا يشمل حل البرلمان. وأفاد مجلس القضاء الأعلى في 14 آب/أغسطس أنه ناقش طلب السيد الصدر في 14 آب/أغسطس، وأشار إلى أنه على الرغم من اتفاقه مع وصف الصدر لعملية تشكيل الحكومة، فإن المحكمة لا تملك سلطة حل البرلمان.

15 - وفي 11 آب/أغسطس، أعلنت اللجنة التنظيمية لتظاهرات دعم الشرعية والحفاظ على مؤسسات الدولة عن مظاهرة في اليوم التالي للمطالبة باحترام مؤسسات الدولة والمطالبة بتشكيل "حكومة خدمة وطنية". وجرت المظاهرة خارج المنطقة الدولية، بالقرب من جسر 14 تموز. وبعد وقت قصير من بدء المظاهرة، أعلنت اللجنة التنظيمية انتهاءها، لكنها أعلنت أن اعتصاماً مفتوحاً قد بدأ. وأعلنت اللجنة أيضاً عن ثمانية مطالب شملت الإسراع في تشكيل حكومة خدمة وطنية، وتسمية مرشح رئاسي، واستئناف السيد الحلبوسي للنشاط البرلماني.

16 - وفي 17 آب/أغسطس، عقد السيد الكاظمي جلسة حوار وطني شارك فيها زعماء الأحزاب السياسية العراقية، بحضور الرئاسات الثلاث، ورئيس مجلس القضاء الأعلى، فائق زيدان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وأعلن السيد الصدر في بيان صدر في اليوم نفسه أن الكتلة الصدرية لن تشارك سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. وأفاد مكتب رئيس الوزراء بأن الحضور أعربوا عن التزامهم بحل الأزمات عن طريق الحوار من أجل الحفاظ على وحدة العراق وأمنه واستقراره وكذلك على النظام الديمقراطي الدستوري. واتفق الحضور على مواصلة هذا الحوار لوضع خريطة طريق قانونية ودستورية من أجل معالجة الأزمة الحالية، وأشاروا في الوقت نفسه إلى أن الانتخابات المبكرة ليست "حدثاً غير مسبوق في تاريخ الديمقراطيات" لمعالجة أزمة سياسية. كما شدد الحضور على ضرورة التخفيف من التوترات وحماية مؤسسات الدولة. وأشار البيان أيضاً إلى أن الحضور دعوا التيار الصدري إلى الانخراط في الحوار الوطني.

17 - وفي 23 آب/أغسطس، تجمّع أنصار التيار الصدري خارج مقر مجلس القضاء الأعلى في بغداد، معربين عن مطالب شملت حل البرلمان وعدم تسييس القضاء. وفي بيان صدر في اليوم نفسه، أعلن مجلس القضاء الأعلى التعليق المؤقت لعمله ولعمل المحاكم التابعة له والمحكمة الاتحادية العليا "احتجاجاً" على "اعتصام متظاهري التيار الصدري... للمطالبة بحل مجلس النواب عبر الضغط على المحكمة الاتحادية العليا". وفي اليوم نفسه، عاد السيد الكاظمي مبكراً من قمة إقليمية كان يحضرها في مصر، مشيراً إلى أن هذا سيجتنب له إجراء متابعة مباشرة "لأداء قوات الأمن في حماية مؤسسات الجهاز القضائي والدولة". وانسحب المتظاهرون في وقت لاحق من ذلك اليوم وأعيد فتح المكاتب القضائية في 24 آب/أغسطس.

18 - وفي 29 آب/أغسطس، أعلن السيد الصدر "استقالته النهائية" وإغلاق جميع الكيانات التابعة للتيار الصدري باستثناء ثلاثة كيانات دينية وثقافية. وبعد فترة وجيزة، انتقل المزيد من أنصار التيار الصدري إلى المنطقة الدولية، ودخلوا القصر الحكومي. ودفع ذلك بالسيد الكاظمي إلى تعليق جلسات مجلس الوزراء وفرض حظر تجول في جميع أنحاء البلد، باستثناء إقليم كردستان العراق. وأصدر أيضاً بياناً أدان فيه انتهاك مؤسسات الدولة وطلب من السيد الصدر دعوة المتظاهرين إلى الانسحاب من المباني الحكومية. وخلال هذه الأحداث، أطلقت عدة أعيرة نارية، مما دفع السيد الكاظمي إلى التأكيد مجدداً على أن استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين من قبل أي عنصر مسلح محظور. ودعا أيضاً إلى إجراء تحقيق في

”مصادر إطلاق النار“ وتحديد هوية الجناة ومحاسبتهم. ووردت أيضا أنباء عن احتجاجات قام بها التيار الصدري في المحافظات الجنوبية، وعن اتخاذ بعضها منحى عنيفا.

19 - ثم أفاد السيد العذاري أن السيد الصدر بدأ إضرابا عن الطعام بسبب ”العنف واستخدام الأسلحة“. ومع ذلك، بقي المتظاهرون داخل المنطقة الدولية وظلت أصوات الأسلحة الصغيرة والمدافع الرشاشة والنيران غير المباشرة تُسمع طوال الليل، حيث أفادت خلية الإعلام الأمني في 30 آب/أغسطس بأن أربعة ”صواريخ“ قد أصابت مجمعا سكنيا في المنطقة الدولية. ووفقا لمعلومات تحققت منها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أسفرت الاشتباكات التي وقعت في بغداد يومي 29 و 30 آب/أغسطس عن مقتل ما لا يقل عن 46 شخصا وإصابة 300 آخرين، وأسفرت الاشتباكات التي وقعت في البصرة بين 29 آب/أغسطس و 1 أيلول/سبتمبر عن مقتل 5 أشخاص وإصابة 8 آخرين. وبعد ظهر يوم 30 آب/أغسطس، ألقى السيد الصدر خطابا أعرب فيه عن إدانته للعنف بغض النظر عن بدءه، رغم اعتقاده أن أتباعه كانوا ”منضبطين ومطيعين“. ثم أعطاهم 60 دقيقة للانسحاب من المنطقة الدولية، بما في ذلك أولئك الذين شاركوا في الاعتصام البرلماني. وجرى الانسحاب في الموعد المحدد، ورفعت قيادة العمليات المشتركة حظر التجول في وقت لاحق. وبالإضافة إلى ذلك، أنهى الاعتصام في جسر 14 تموز.

20 - وفي إقليم كردستان العراق، استمرت المناقشات بشأن الانتخابات البرلمانية الإقليمية السادسة المقررة. وفي 9 حزيران/يونيه، ترأس رئيس إقليم كردستان العراق، نيجيرفان بارزاني، بحضور البعثة، اجتماعا مع الأحزاب السياسية في الإقليم لمعالجة المسائل المتعلقة، بما في ذلك الإطار الانتخابي وإعادة تنشيط أو إصلاح مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق. وأنشئت لجنة انتخابية رئاسية لإعداد تقرير. وترأس الرئيس اجتماعا إضافيا للأحزاب، مرة أخرى بحضور البعثة، في 10 آب/أغسطس، نوقش خلاله تقرير اللجنة وصدر قرار بأن ”تُستكمل جميع المناقشات المتعلقة بمسألة الانتخابات“ في اجتماع نهائي يُعقد في أيلول/سبتمبر.

21 - وقادت ”حركة الجيل الجديد“ احتجاجات في عدة مناطق في محافظة السليمانية في 6 آب/أغسطس، مسلطة الضوء على التطلعات الاجتماعية والاقتصادية وداعية إلى إجراء انتخابات إقليمية في الوقت المناسب. وذكرت وسائل الإعلام أن قوات الأمن حاولت تفريق الحشود في السليمانية وأنه تم اعتقال عدة أشخاص.

باء - العلاقات بين بغداد وإربيل

22 - ظلت مسائل تقاسم الإيرادات وإدارة النفط والغاز عنصرا بارزا في العلاقات بين بغداد وإربيل. وفي 6 حزيران/يونيه، أعلن وزير المالية الاتحادي، علي علاوي، في مقابلة أجريت معه بأن تحويلات الميزانية الاتحادية وغيرها من المخصصات المالية إلى حكومة إقليم كردستان ستعلق ما لم تُحل مسألة النفط والغاز. وفي ضوء هذا الإعلان، أعلنت وزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان في 13 حزيران/يونيه أنها رفعت دعاوى قضائية في إربيل، ردا على ما وصفته بـ ”الإجراءات غير القانونية“ التي اتخذتها بغداد. وأعربت عن أسفها لأن وزارة النفط الاتحادية اتخذت عدة تدابير من بينها استدعاء شركات نفط دولية عاملة في إقليم كردستان العراق إلى محكمة تجارية في بغداد. وأعلن وزير النفط الاتحادي، إحسان عبد الجبار إسماعيل، في 7 تموز/يوليه، أن المحكمة أبطلت أربعة عقود لشركات نفط دولية تعمل مع حكومة إقليم كردستان في 4 تموز/يوليه.

- 23 - وفي 29 حزيران/يونيه، عدّل برلمان إقليم كردستان قانون النفط والغاز في الإقليم، الذي أبطلته المحكمة الاتحادية العليا في 15 فبراير/شباط، بما في ذلك عن طريق توسيع عضوية المجلس الإقليمي لشؤون النفط والغاز. وفي 30 حزيران/يونيه، شدد المجلس الإقليمي الموسّع على أهمية حل المسائل وفقاً للدستور.
- 24 - ووفقاً لبيان نشرته حكومة إقليم كردستان، أشار مجلس وزراء إقليم كردستان العراق، خلال جلسته المعقودة في 6 تموز/يوليه، إلى ضغوط "غير مبررة" من الحكومة الاتحادية على إقليم كردستان ونكر أن وقف الحكومة الاتحادية للتحويلات المالية إلى الإقليم "غير دستوري". وكررت حكومة إقليم كردستان التأكيد على أنها ستدافع عن الحقوق الدستورية للإقليم، مشددة في الوقت نفسه على أهمية حل القضايا على أساس دستوري.
- 25 - وفي 23 تموز/يوليه، التقى السيد الكاظمي برئيس وزراء حكومة إقليم كردستان، مسرور بارزاني، في بغداد. ووفقاً لبيان مشترك، ناقشا القضايا السياسية والأمنية. واتفق الجانبان على زيادة الحوار بين وزارة النفط الاتحادية ووزارة الموارد الطبيعية في حكومة إقليم كردستان من أجل المضي قدماً في تحقيق التكامل على صعيد إدارة الموارد النفطية. وبعد اجتماع مع السيد الحلبوسي عُقد في اليوم نفسه، أعلن رئيس الوزراء أنه حتّى السيد الحلبوسي على العمل مع الكتل البرلمانية لسن قوانين بشأن النفط والغاز، وبشأن تقاسم العائدات. والتقى رئيس الوزراء أيضاً بالسيد زيدان في اليوم نفسه.

جيم - الحالة الأمنية

- 26 - واصل تنظيم داعش شنّ هجمات لا تماثلية، ولا سيما في محافظات الأنبار وبغداد وبابل وديالى وكركوك ونيوى وصلاح الدين. وفي الفترة من 17 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس، نُسب إلى تنظيم داعش 184 هجوماً، استهدف معظمها قوات الأمن العراقية. وواصلت قوات الأمن العراقية عمليات مكافحة الإرهاب رداً على عمليات داعش.
- 27 - وفي 15 حزيران/يونيه، أفادت وسائل الإعلام بوقوع هجوم على مبان في منطقة سنوني بقضاء سنجار. وأدين الهجوم بشدة ونُسب إلى القوات التركية في بيان أصدرته وزارة الخارجية العراقية في 17 حزيران/يونيه. ووصفت الوزارة الهجوم بأنه "انتهاك صارخ لسيادة العراق وتهديد صريح لأمن المدنيين". وأضافت الوزارة أنها ستتخذ المزيد من التدابير بعد إجراء التحقيقات. ووفقاً للسلطات التركية، فقد تم تنفيذ الهجوم على يد عناصر من حزب العمال الكردستاني.
- 28 - وفي 20 تموز/يوليه، أفادت السلطات العراقية بأن قذائف مدفعية سقطت بالقرب من منتجع سياحي في قضاء زاخو بمحافظة دهوك. وفي اليوم نفسه، أدانت الرئاسات الثلاث، ووزارة خارجية العراق، ورئيس إقليم كردستان العراق، ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان الهجوم بشدة. وأعلنت وزارة خارجية تركيا أن "تركيا تنفذ حربها ضد الإرهاب وفقاً للقانون الدولي، وهي تقوم بذلك في إطار مراعاة قصوى لحماية المدنيين والبنية التحتية المدنية والممتلكات التاريخية والثقافية والبيئية". وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت وزارة الدفاع الوطني التركية عن تنفيذ عمليات متواصلة ضد أهداف تابعة لحزب العمال الكردستاني في شمال العراق.
- 29 - وفي مرفق رسالة مؤرخة 22 تموز/يوليه 2022 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للعراق لدى الأمم المتحدة (S/2022/574)، نسب وزير خارجية العراق، فؤاد محمد حسين، في رسالته المؤرخة 21 تموز/يوليه، الهجوم الذي شُنّ على قضاء زاخو إلى القوات التركية، وأعلن أنه أسفر عن مقتل

9 مدنيين (5 رجال وامرأة واحدة و 3 فتيات) وإصابة 33 آخرين بجروح. وفي اليوم نفسه، وبناء على تعليمات من مجلس الأمن القومي العراقي، استُدعي سفير تركيا في العراق إلى وزارة الخارجية العراقية. واستُدعي القائم بالأعمال العراقي بالنيابة لدى تركيا من أنقرة في 23 تموز/يوليه، وتم تشكيل لجنة وطنية للتحقيق في الحادث، برئاسة السيد حسين. وبناء على طلب حكومة العراق، عقد مجلس الأمن جلسة في 26 تموز/يوليه لمناقشة الحالة. وألقى كل من العراق وتركيا كلمة أمام المجلس. وفي تصريحات ألقاها السيد حسين، نسب العراق الهجوم إلى الجيش التركي وأدان "الوجود غير القانوني للقوات التركية على الأراضي العراقية". ورفضت تركيا هذه المزاعم وأعربت عن دعمها للسلطات العراقية في تحقيقاتها. وكررت تركيا أيضاً تأكيد حقها الأصيل في الدفاع عن النفس، على النحو المبين في المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة، وشددت على أنها تواصل "إعطاء الأولوية لحماية المدنيين" في عملياتها العسكرية. وأدان مجلس الأمن، في بيان صحفي مؤرخ 25 تموز/يوليه، الهجوم "بأشد العبارات" وحثّ جميع الدول الأعضاء على التعاون بنشاط مع حكومة العراق وجميع السلطات الأخرى ذات الصلة دعماً للتحقيقات.

30 - ووفقاً لبيان صحفي صادر عن وزارة خارجية تركيا في 27 تموز/يوليه، وقع هجوم على القنصلية العامة لتركيا في الموصل في ساعات صباح يوم 27 تموز/يوليه أثناء اجتماع مجلس الأمن. واستناداً إلى البيان الصحفي، أدانت تركيا الهجوم "بأشد العبارات" وأشارت إلى أنها تتوقع تقديم المسؤولين عن الهجوم إلى العدالة في أقرب وقت ممكن. وفي اجتماع مجلس الأمن، أعلن العراق في ردّه أنه سيحتاج إلى التحقق من الهجوم، وأن حكومته ستدينه وتحقق فيه إذا كان قد وقع بالفعل. وشدد العراق أيضاً على التزامه بحماية الممثلات الدبلوماسية والقنصلية وموظفيها على أراضيها.

31 - وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أبلغت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في إقليم كردستان عن وقوع عدد من الهجمات في منطقة زيلكان بناحية بعشيقة في محافظة نينوى، بما في ذلك أربعة صواريخ أطلقت في 26 حزيران/يونيه وأصابت نقطة تفتيش تابعة للبحرمة وقاعدة عسكرية تستضيف القوات التركية، وأطلقت تسعة صواريخ باتجاه القاعدة في 25 آب/أغسطس. وأعلنت جماعة تطلق على نفسها اسم "لواء أحرار العراق التابع للمقاومة الإسلامية" مسؤوليتها عن الهجوم الأول. وعلاوة على ذلك، في الفترة من 17 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس، وقع 11 هجوماً مماثلاً في المنطقة نفسها أعلنت الجماعات المسلحة مسؤوليتها عنها أو أبلغ عن وقوعها في وسائل الإعلام.

32 - وفي الفترة من 17 أيار/مايو إلى 31 آب/أغسطس، أبلغ عن وقوع 15 اعتداءً على شاحنات تابعة لشركات عراقية متعاقدة على نقل إمدادات للتحالف الدولي ضد داعش، في محافظات بابل وبغداد والبصرة وذي قار والمثنى وصلاح الدين. وأفيد بأن أحد أفراد قوات الأمن العراقية أصيب بجروح في أحد الهجمات. وأعلنت 5 جماعات مسلحة مسؤوليتها عن 11 هجوماً.

33 - وفي 24 أيار/مايو، أفادت خلية الإعلام الأمني بأن الدفاعات الجوية دمرت طائرة غير مأهولة بالقرب من قاعدة الشهيد محمد علاء الجوية، داخل مجمع مطار بغداد الدولي.

34 - وفي 30 أيار/مايو، وفي هجوم أكد وقوعه المتحدث باسم وزارة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية، سقطت عدة صواريخ بالقرب من قاعدة عين الأسد الجوية في محافظة الأنبار، دون وقوع إصابات. وتبنت الهجوم جماعة تطلق على نفسها اسم "فصيل المقاومة الدولية".

35 - وفي 8 حزيران/يونيه، أفادت المديرية العامة لمكافحة الإرهاب في إقليم كردستان بأن طائرة غير مأهولة محملة بالمتفجرات قد سقطت في إربيل، مما أدى إلى إصابة ثلاثة مدنيين. وفي اليوم نفسه، اتصل السيد الكاظمي برئيس وزراء حكومة إقليم كردستان وأكد من جديد التزامه بالعمل مع حكومة الإقليم لمحاسبة الجناة. وأدان السيد صالح الهجوم في بيان صدر في 9 حزيران/يونيه.

36 - وفي 22 و 24 و 25 حزيران/يونيه و 25 تموز/يوليه، استهدفت صواريخ حقل خور مور للغاز في محافظة السليمانية، مما أدى إلى إصابة موظفين بجروح في 22 حزيران/يونيه. وفي 26 حزيران/يونيه، أفاد رئيس وزراء حكومة إقليم كردستان بأنه شدد، خلال محادثة هاتفية مع السيد الكاظمي، على الحاجة إلى تشكيل قوة مشتركة بين القوات الاتحادية وقوات البشمركة، وحثه على العمل لردع الهجمات.

37 - وفي 26 آب/أغسطس، انفجر جهاز متفجر يدوي الصنع بالقرب من قافلة تابعة لسفارة أستراليا كانت تمر عبر بغداد، مما ألحق أضراراً بإحدى مركبات القافلة. وأدانت وزارة خارجية العراق الحادث وأكدت التزامها بحماية الموظفين الدبلوماسيين والمرافق الدبلوماسية.

دال - التطورات الإقليمية والدولية

38 - عرض السيد صالح السياسة الخارجية للعراق في اجتماعات عُقدت مع السفراء المعيّنين حديثاً في 17 أيار/مايو، مشدداً على أنها تركز على العلاقات المتوازنة وتحسين التعاون السياسي والاقتصادي والتجاري. كما سلط الضوء على ضرورة التعاون الدولي والإقليمي لمواجهة التحديات العالمية، مشيراً إلى أن العراق يسعى إلى تجاوز الخلافات وتخفيف حدة التوتر في المنطقة.

39 - وفي 16 حزيران/يونيه، أكد السيد حسين، لدى إبلاغه عن محادثة هاتفية أجراها مع وزير الشؤون الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، حسين أمير عبد اللهيان، تصميم الحكومة على مواصلة تيسير المحادثات المباشرة بين جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية. وفي 25 حزيران/يونيه، سافر السيد الكاظمي إلى المملكة العربية السعودية حيث استقبله ولي العهد محمد بن سلمان آل سعود. وأفاد السيد الكاظمي بأنهما ناقشا العلاقات الثنائية، والقضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك، فضلاً عن الجهود المبذولة لتعزيز السلام الإقليمي. وفي اليوم التالي، سافر إلى جمهورية إيران الإسلامية حيث استقبله الرئيس، السيد إبراهيم رئيسي. وأشار السيد الكاظمي إلى أنهما تابحا في القضايا الثنائية والإقليمية. وأفاد أيضاً بأن السيد رئيسي أشاد بالجهود العراقية الرامية إلى "تقريب وجهات النظر وإحلال الهدوء في المنطقة".

40 - وكان الأثر الإقليمي لتغير المناخ موضوع محادثة هاتفية جرت بين السيد حسين والسيد أمير عبد اللهيان في 24 أيار/مايو. واتفق الوزيران على عقد اجتماع بين الوفدين الفنيين العراقي والإيراني بشأن هذه المسائل. وفي 29 أيار/مايو، استقبل السيد الكاظمي نائب رئيس جمهورية إيران الإسلامية ورئيس منظمة حماية البيئة، علي سلاجقة. وأفاد السيد الكاظمي بأنهما ناقشا سبل تعزيز التعاون الثنائي والإقليمي للتصدي للتحديات البيئية. ونوقشت قضايا مماثلة في اجتماع منفصل بين السيد سلاجقة والسيد حسين، بحضور وزير الزراعة والموارد المائية ووزير البيئة. وأفاد السيد رئيسي بأن قضايا بيئية أثرت أيضاً في محادثة هاتفية مع السيد الكاظمي في 29 أيار/مايو. وفي 14 تموز/يوليه، التقى وزير البيئة العراقي، جاسم عبد العزيز الفلاح، بالسيد سلاجقة في طهران ووقعا مذكرة تفاهم بشأن التصدي للعواصف الترابية.

41 - وفي 6 حزيران/يونيه، أجرى وزير خارجية مصر، سامح حسن شكري سليم، ونظيره الأردني أيمن الصفدي، زيارة إلى بغداد، حيث حضرا معا اجتماعات عقدت بشكل منفصل مع الرئاسة الثلاث. وتمحورت المناقشات حول الحاجة إلى تعزيز التعاون الثلاثي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية، والبناء على القرارات المتخذة في مؤتمرات القمة الثلاثية السابقة.

42 - وشمل الزوار الرفيعو المستوى الآخرون وزير العدل والأمن في هولندا، ديلا نيشيلغوز - زيغريوس؛ ووفدا معنيا بالأمن والدفاع من البرلمان الأوروبي؛ ونائبة وزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، مارينا سيريني؛ ووفدا معنيا بالدفاع والشؤون الخارجية من مجلس الشيوخ الفرنسي؛ وعضو مجلس الشيوخ في الولايات المتحدة لينسي غراهام؛ ووزير الشؤون الخارجية والجالية الوطنية بالخارج للجزائر، رمطان لعمامرة.

43 - وفي 16 تموز/يوليه، حضر السيد الكاظمي قمة جدة للأمن والتنمية في المملكة العربية السعودية. وسلط الضوء في كلمته على دور العراق الإقليمي ودعا إلى إنشاء "بنك الشرق الأوسط للتنمية والتكامل" بالشراكة مع مجلس التعاون الخليجي ومصر والأردن، لتمويل مشاريع البنية التحتية من أجل المساعدة على تحقيق الترابط بين اقتصادات المنطقة. وتضمن البيان الختامي للقمة مجموعة من القضايا، بما في ذلك اتفاقيات الربط الكهربائي بين العراق والدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، وكذلك فيما بين العراق ومصر والأردن. كما التقى السيد الكاظمي على نحو منفصل بالقادة الإقليميين وبرئيس الولايات المتحدة، جوزيف ر. بايند الابن، الذي أشاد بجهوده المبذولة "لتعزيز منطقة أكثر استقرارا وازدهارا وترابطا". وكرر بيان مشترك صدر بعد هذا الاجتماع الأخير تأكيد "التزام [البلدين] المشترك بشراكتهم... بموجب اتفاقية الإطار الاستراتيجي وتصميمهما على مواصلة التنسيق الأمني لضمان عدم عودة ظهور داعش أبدا".

ثالثا - آخر المستجدات بشأن أنشطة البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري

ألف - الأنشطة السياسية

44 - قامت الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، تمشيا مع ولايتها في مجال بذل المساعي الحميدة وفي سياق الأزمة السياسية التي نشأت نتيجة لعملية تشكيل الحكومة التي طال أمدها، بالتواصل بشكل مكثف مع الرئاسة الثلاث، والسيد زيدان، وقيادة إقليم كردستان العراق، وقادة الأحزاب السياسية، وغير ذلك من السلطات. وفي إطار هذه الجهود، أكدت مجددا على الحاجة الملحة إلى تهدئة التوترات، والالتزام بالحوار الشامل، وإعطاء الأولوية للمصلحة الوطنية، والعمل من أجل التغيير المفضي إلى التحول.

45 - وخلال زيارات متعددة إلى إقليم كردستان العراق، التقت الممثلة الخاصة برئيس إقليم كردستان ورئيس وزراء حكومة إقليم كردستان وزعماء الأحزاب السياسية الإقليمية. وشددت على أهمية التوصل إلى اتفاق بشأن مرشح رئاسي وأكدت على الحاجة الأوسع نطاقا لحل الخلافات الكردية الداخلية لتسهيل حل الخلافات العالقة بين بغداد وأربيل، بما في ذلك إدارة النفط وتقاسم العائدات، والتعاون الأمني، وتنفيذ اتفاق سنجار.

46 - وفي 26 أيار/مايو، عقدت الممثلة الخاصة اجتماع مائدة مستديرة في أربيل مع ممثلي أكبر ستة أحزاب سياسية في إقليم كردستان العراق للتوصل إلى تفاهم مشترك بشأن الحالة في الإقليم، والإطار القانوني والتقني للانتخابات البرلمانية لإقليم كردستان. وخلال اجتماعات المتابعة التي ترأسها رئيس إقليم كردستان

في إربيل يومي 9 حزيران/يونيه و 10 آب/أغسطس، حثت الممثلة الخاصة جميع المشاركين على التعاون من أجل التصدي للتحديات التي يواجهها الإقليم، مسلطة الضوء على الحاجة إلى تمكين المؤسسات الديمقراطية.

47 - وفي إطار وفد رفيع المستوى من الأمم المتحدة يرافقه رئيس جهاز الأمن الوطني للعراق، حميد الشطري، زارت الممثلة الخاصة مخيم الهول في شمال شرق الجمهورية العربية السورية في 5 حزيران/يونيه لإنقاذ الوعي بشأن نحو 28 000 مواطن عراقي ما زالوا يقيمون في المخيم. وأصدر الوفد بياناً أكد فيه على المخاطر التي ستتشأ في مجالي الحماية والأمن إذا لم تتم إعادة سكان المخيم، ونصفهم دون سن 12 عاماً، إلى بلدانهم الأصلية. وأتت الممثلة الخاصة على السلطات العراقية لإعادتها أكثر من 2 500 عراقي إلى وطنهم في إطار احترام مبدئي المساءلة وإعادة الإدماج. وبالإضافة إلى ذلك، أعربت عن استعداد الأمم المتحدة مواصلة تقديم المساعدة الإنسانية والمساعدة في مجال الحماية بعد العودة.

48 - وردا على القصف الذي وقع في قضاء زاخو في 20 تموز/يوليه، أصدرت الممثلة الخاصة بياناً في اليوم نفسه أدانت فيه بشدة الهجوم ودعت إلى إجراء تحقيق شامل في الحادث. وفي 26 تموز/يوليه، قدمت الممثلة الخاصة إحاطة إلى مجلس الأمن عن الحالة.

49 - وفي أعقاب دخول المتظاهرين إلى المنطقة الدولية ومبنى البرلمان في 27 تموز/يوليه، أصدرت الممثلة الخاصة بياناً أعادت فيه تأكيد الحق في الاحتجاج السلمي مع التنكير بضرورة احترام مؤسسات الدولة وحماية الممتلكات العامة والخاصة. وبعد أن احتل المتظاهرون مبنى البرلمان مرة أخرى في 30 تموز/يوليه، شجعت جميع الجهات الفاعلة على تهدئة الوضع والتصرف في إطار الامتثال للدستور. وفي بيان أصدرته في 3 آب/أغسطس، رحبت بالدعوات إلى إجراء حوار وطني وناشدت جميع الجهات الفاعلة المشاركة بنشاط والاتفاق على الحلول.

50 - وفي 4 آب/أغسطس، التقت الممثلة الخاصة، في إطار اتصالاتها مع القيادة العراقية والقادة السياسيين العراقيين، بهادي العامري، وهو عضو أقدم في الإطار التسيقي وممثل له. وفي اليوم التالي زارت السيد الصدر في النجف لتحديد حلول للتحديات التي تواجه العراق. وبناء على دعوة من السيد الكاظمي وزعماء الأحزاب المشاركة، حضرت الممثلة الخاصة الجولة الأولى من الحوار الوطني في 17 آب/أغسطس.

51 - وفي 23 آب/أغسطس، وبعد أن أدت الاحتجاجات إلى إغلاق مبنى مجلس القضاء الأعلى، أصدرت الممثلة الخاصة مرة أخرى بياناً اعترفت فيه بالحق في الاحتجاج السلمي مع التشديد على أن الامتثال الدستوري واحترام مؤسسات الدولة يتسمان بالقدر نفسه من الأهمية.

52 - وفي 24 آب/أغسطس، شاركت في اجتماع مع الرئاسات الثلاث والسيد زيدان.

53 - وفي 27 آب/أغسطس، شارك نائب الممثلة الخاصة للشؤون السياسية والمساعدة الانتخابية في المؤتمر الإسلامي السنوي المعني بمكافحة العنف ضد المرأة، الذي نظمته مؤسسة الحكيم تحت شعار "تعليمهن نهضة أمة" وحضرته الرئاسات الثلاث. وشدد نائب الممثلة الخاصة على أهمية ضمان حصول الفتيات والنساء على التعليم، وسلط الضوء على ضرورة مشاركة المرأة في العملية السياسية، بما في ذلك الحوار الوطني، لإيجاد حلول للمأزق السياسي الحالي.

باء - المساعدة الانتخابية

54 - اضطلعت بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بأنشطة لبناء القدرات دعماً للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وشملت هذه الأنشطة تنظيم حلقات عمل ودورات تدريبية في العمارة وبغداد والبصرة وأربيل وكركوك والموصل بشأن إدارة لوجستيات الانتخابات (لفائدة 115 موظفاً، من بينهم 8 نساء)؛ وتكنولوجيا المعلومات وإدارة البيانات الانتخابية (لفائدة 67 من موظفي التنسيق الميداني ومكاتب المحافظات، من بينهم 10 نساء)؛ وتخطيط وإدارة أمن الانتخابات (لفائدة 57 موظفاً)؛ واستخدام البرمجيات لقاعدة بيانات المفوضية (لفائدة 53 موظفاً، من بينهم 4 نساء)؛ والاتصال والتوعية العامة (لفائدة 23 موظفاً، من بينهم امرأتان).

55 - وفي سياق بناء القدرات، واصلت البعثة عقد اجتماعات شهرية مع الهيئة القضائية للانتخابات بشأن إدارة الطعون الانتخابية، وتواصلت مع اللجنة القانونية التابعة للمفوضية بشأن الإطار القانوني الانتخابي.

56 - وبالإضافة إلى ذلك، دعمت البعثة جهود المفوضية الرامية إلى تحسين نظامها لتسجيل الناخبين باستخدام البيانات البيومترية. وفي هذا الصدد، قدمت البعثة إحاطة لكبار مسؤولي المفوضية بشأن مسائل تسجيل الناخبين باستخدام البيانات البيومترية، ونظمت، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، زيارة دراسية إلى ملاوي لكي تتعلم المفوضية من تجربة ذلك البلد في مجال التسجيل المدني وتسجيل الناخبين.

57 - وقدمت البعثة أيضاً توصيات إلى المفوضية بشأن خطة عملها المتعلقة بالشؤون الجنسانية لعام 2022، بما في ذلك بشأن استراتيجيات تعميم مراعاة المنظور الجنساني وهيكل وتكوين فريق الشؤون الجنسانية التابع للمفوضية.

58 - وبناء على طلب من رئاسة إقليم كردستان العراق، حضرت البعثة اجتماعات اللجنة الانتخابية التقنية في الإقليم المكلفة بمعالجة المسائل الانتخابية المعقدة. وناقشت اللجنة الإطار الانتخابي، وإعادة تفعيل أو إصلاح مجلس المفوضين في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق، واستخدام قوائم الناخبين. وفي 21 حزيران/يونيه، قدمت البعثة إحاطة إلى اللجنة بشأن الممارسات الدولية المتعلقة بترسيم الدوائر الانتخابية وتمثيل الأقليات لتسترشد بها اللجنة في مداولاتها.

59 - وناقشت البعثة أيضاً التحضيرات للانتخابات مع رئيس برلمان إقليم كردستان، ريواز فايق، في أربيل في 6 تموز/يوليه، واجتمعت عدة مرات مع مجلس المفوضين بالنيابة لمناقشة مركزه، ومجالات الدعم المحتملة، والتنسيق مع المفوضية الاتحادية العليا المستقلة للانتخابات.

جيم - التطورات والأنشطة في مجال حقوق الإنسان وسيادة القانون

60 - في الفترة من 1 نيسان/أبريل إلى 31 آب/أغسطس، وثقت البعثة 87 حادثاً أسفر عن وقوع ما لا يقل عن 201 إصابة في صفوف المدنيين (65 حالة وفاة، شملت 47 رجلاً و 4 نساء و 14 طفلاً)؛ وعن جرح 136 شخصاً (من بينهم 73 رجلاً و 31 امرأة و 32 طفلاً). ووقع معظم هذه الحوادث من جراء نيران الأسلحة الصغيرة، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والقصف، والمتفجرات من مخلفات الحرب.

61 - وخلال الفترة نفسها، تحققت فرقة العمل القطرية المعنية بالرصد والإبلاغ، من خلال البعثة، من وقوع 63 انتهاكاً جسيماً ضد 55 طفلاً (38 فتى و 17 فتاة)، بما في ذلك قتل وتشويه 25 طفلاً (قتل

11 فتى؛ وتشويه 10 فتیان و 4 فتیات)، و 5 عمليات اختطاف (3 فتیان وفتاتان)، و اغتصاب فتاة وممارسة أشكال أخرى من العنف الجنسي ضدها، و 8 حوادث تم خلالها منع وصول المساعدات الإنسانية. كما تحققت فرقة العمل من استخدام وتجنيد 24 طفلا (14 فتى و 10 فتيات) من قبل حزب العمال الكردستاني.

62 - ونظرت لجنة مناهضة التعذيب، في 26 و 27 نيسان/أبريل، خلال دورتها الثالثة والسبعين، في التقرير الدوري الثاني للعراق عن التدابير المتخذة لدم اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وفي الملاحظات الختامية التي اعتمدت في 9 أيار/مايو، رحبت اللجنة بمبادرات البلد الرامية إلى استحداث تشريعات وسياسات وإجراءات ذات صلة بالاتفاقية، ولكنها سلطت الضوء على الشواغل الرئيسية، بما في ذلك الادعاءات بانتشار التعذيب أو سوء المعاملة على نطاق واسع، وعدم احترام الضمانات القانونية الأساسية، وانعدام المساءلة، وسوء ظروف الاحتجاز. وقدمت اللجنة توصيات لمعالجة هذه الشواغل وحثت العراق على التعجيل باعتماد التشريعات المتعلقة المتصلة بمناهضة التعذيب.

63 - وفي 2 حزيران/يونيه، أصدرت البعثة ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان تقريرا مشتركا بعنوان "تحديث حول المساءلة في العراق: تقدم محدود نحو تحقيق العدالة حول انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان من قبل 'عناصر مسلحة مجهولة الهوية'". وفي حين أشير في التقرير إلى بعض التطورات الإيجابية، ولا سيما فيما يتعلق بتوفير التعويضات للضحايا، فقد كانت خلاصته أن التقدم المحرز نحو المساءلة عن الانتهاكات التي ترتكبها عناصر مسلحة مجهولة الهوية كان محدودا. فبحسب التقرير، تعرّض العديد من الساعين إلى المساءلة للتهديدات والترهيب العنيف. وتضمن التقرير توصيات إلى حكومة العراق تهدف إلى وضع حد للإفلات من العقاب، وكفالة سبل الانتصاف للضحايا، وحماية الأسر والشهود.

64 - وفي 20 حزيران/يونيه، عقدت البعثة ومكتب مكافحة الإرهاب حلقة عمل بشأن منع التعذيب وتعميم احترام حقوق الإنسان أثناء التحقيقات في مجال مكافحة الإرهاب في أكاديمية الاستخبارات التابعة لوزارة الداخلية.

65 - وفي 26 حزيران/يونيه في إربيل، واحتفالاً بيوم الأمم المتحدة الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، عقدت البعثة حواراً بشأن العدالة التعويضية فيما يتعلق بموضوع ضمان جبر الضرر بشكل فعال في العراق، بالتعاون مع المديرية العامة لشؤون الناجين، وجماعات المجتمع المدني، والمنظمة الدولية للهجرة. وكان من بين المشاركين ممثلون عن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، ووكالات الأمم المتحدة، والمجتمع المدني، والناجون.

66 - وفي 17 أيار/مايو، اشتركت البعثة ومكتب المستشار الخاص للأمين العام المعني بمنع الإبادة الجماعية في تيسير حوار بشأن التصدي لخطاب الكراهية والتمييز والتهميش. وأثار ممثلون عن الأفرقة المكوّنة ومنظمات المجتمع المدني، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان في العراق، ونقابة المحامين العراقيين، وهيئة الإعلام والاتصالات في العراق شواغل رئيسية وحددوا حلولاً لمكافحة خطاب الكراهية.

67 - وفي 30 حزيران/يونيه، يسرت البعثة تنظيم مناسبة في بغداد تحت شعار "نحن العراق" شارك فيها 32 طفلا من أطفال المدارس الابتدائية (19 فتاة و 13 فتى) من مختلف المجتمعات المحلية لمواجهة خطاب الكراهية من خلال الاحتفال بالتنوع. وحضر المناسبة أيضا شيوخ عشائر ومسؤولون حكوميون ومعلمون وممثلون عن المجتمع المدني.

68 - وعقدت البعثة حواراً رفيع المستوى بشأن السياسات في إبريل في 27 حزيران/يونيه لتعزيز القدرات وبناء الإرادة السياسية للتحقيق في عمليات القتل المتصلة بنوع الجنس ومقاضاة مرتكبيها، مما يساهم في زيادة المساءلة عن هذه الجرائم. وكان من بين المشاركين المجلس الأعلى للمرأة والتنمية في إقليم كردستان العراق، وقضاة التحقيق، وقضاة المحاكم الجنائية، ومديرية مكافحة العنف ضد المرأة والأسرة في الإقليم، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

دال - المساعدة الإنسانية، وتحقيق الاستقرار، والتنمية

69 - في آب/أغسطس 2022، كان ما يقرب من 1,17 مليون شخص لا يزالون في حالة تشرد داخلي في العراق، ويشمل هذا الرقم 180 000 شخص تم إيواءهم في 25 مخيماً تحت إدارة إقليم كردستان العراق ومخيم في محافظة نينوى. وكان هناك نحو 990 000 شخص (من المشردين داخليا والعائدين) في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. وسجلت المنظمات الإنسانية تدهوراً في مستويات المعيشة في بعض مخيمات المشردين داخليا، مع وجود ثغرات في الخدمة في عدة مخيمات تعزى إلى نقص التمويل.

70 - وفرّ أكثر من 1 700 أسرة (7 201 من الأفراد) من منازلهم في أعقاب اشتباكات بين قوات الأمن العراقية وعناصر مسلحة في منطقة سنجار في أوائل مايو/أيار. وتم إيواء العديد من الأسر في مخيمات للمشردين داخليا في محافظة دهوك. وقامت السلطات (بقيادة مديرية الهجرة والاستجابة للأزمات التابعة لحكومة إقليم كردستان)، والوكالات الإنسانية، بما فيها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والمنظمات غير الحكومية الوطنية، بتوفير المساعدة الإنسانية لتلبية الاحتياجات الفورية للأشخاص الذين فروا. ومنذ ذلك الحين، غادرت 1 033 أسرة على الأقل المخيمات، إما إلى سنجار أو إلى المناطق الحضرية في محافظة دهوك.

71 - وانخفض التمويل الإنساني على الرغم من الاحتياجات المستمرة. وبتاريخ 31 آب/أغسطس، كان قد تم تمويل خطة الاستجابة الإنسانية لعام 2022 بنسبة 33 في المائة، بعد أن ورد إليها مبلغ 130 مليون دولار من أصل 400 مليون دولار مطلوبة لتلبية احتياجات 990 000 من الأشخاص الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، واصلت الأمم المتحدة وشركاؤها التعاون مع الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان لنقل المسؤولية عن العمليات الإنسانية ودعم الحكومة الاتحادية في الاضطلاع بالمسؤولية عن توفير الخدمات المنقذة والمدمية للحياة لفائدة السكان المتضررين من النزاع في العراق. ويتضمن قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية المعتمد في 8 حزيران/يونيه أحكاماً لمساعدة الحكومة على الاضطلاع بالمسؤولية عن الخدمات الإنسانية، ولكنه لم ينفذ بالكامل بعد في هذا الصدد.

72 - وزادت دوائر العمل الإنساني في العراق من الجهود الرامية إلى نقل المسؤولية عن الأعمال الإنسانية وتقليص الجهود الإنسانية الدولية في البلد. وتحقيقاً لهذه الغاية، أنشئ فريق استشاري للمرحلة الانتقالية لمناقشة الجوانب التشغيلية لنقل المسؤولية عن العمل الإنساني مع جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين. واتفق الفريق القطري للعمل الإنساني في العراق وفريق الاتصال بالجهات المانحة في 5 تموز/يوليه على عدم وضع استعراض للاحتياجات الإنسانية أو خطة للاستجابة الإنسانية لعام 2023، في الوقت الذي استمرت فيه المناقشات بشأن شكل وثيقة التخطيط لعام 2023. وفي هذا السياق، بدأ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في العراق عملية الانتقال إلى فريق استشاري للشؤون الإنسانية.

73 - وواصلت الأمم المتحدة وشركاؤها تقديم المساعدة إلى المشردين داخلياً والعائدين واللاجئين والعائدين في العراق. وبتاريخ 1 آب/أغسطس، كانت المساعدة قد وصلت إلى نسبة 100 في المائة من سكان المخيمات، و 100 في المائة من المشردين المستهدفين خارج المخيمات، و 69 في المائة من العائدين المستهدفين.

74 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم إعادة المواطنين العراقيين من مخيم الهول إلى وطنهم بقيادة الحكومة. وفي الفترة من أيار/مايو 2021 إلى 31 آب/أغسطس، تم نقل ما مجموعه 756 أسرة معيشية (3 083 أفراد) إلى مخيم جدة 1 في محافظة نينوى. وخلال هذه الفترة، غادرت 416 أسرة معيشية (1 622 فرداً) مخيم جدة 1 وعادت إلى مناطقها الأصلية أو غيرها من المواقع خارج المخيمات، ومعظمها في محافظات الأنبار ونيوى وصلاح الدين. ووفرت المنظمة الدولية للهجرة أيضاً خدمات إدارة المخيمات المتنقلة لما عدده 40 794 من المشردين داخلياً الذين ما زالوا يعيشون في 91 مستوطنة عشوائية في محافظات الأنبار ونيوى وكركوك وبغداد وصلاح الدين. وبالإضافة إلى ذلك، سهلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاؤها إصدار 154 بطاقة هوية مدنية لسكان مخيم جدة 1 وجهزت 275 طلب بطاقة هوية مدنية موحدة بالإضافة إلى 165 وثيقة مدنية أخرى.

75 - واستجابة للقضايا الصحية في صفوف اللاجئين، كفلت مفوضية شؤون اللاجئين في منتصف أيار/مايو توفير الأدوية والإمدادات الطبية في المرافق الصحية في المخيمات ودعمت الكشف المبكر عن حالات الإصابة بالكوليرا.

76 - وفي عام 2020، تم اختيار فريق الأمم المتحدة القطري في العراق كفريق تجريبي لتنفيذ سجل إنجاز مساهمة أفرقة الأمم المتحدة القطرية عن إدماج منظور الإعاقة. وفي عام 2022، قامت المنظمة الدولية للهجرة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لدى اضطلاعها بمهام الأمانة في إطار هذه الجهود، بإنشاء فريق تنسيق لإدماج منظور الإعاقة، ليكون بمثابة آلية رئيسية للجهود المشتركة المبذولة في الأمم المتحدة على صعيد العمل والدعوة والتنسيق لإدماج منظور الإعاقة.

77 - وأعدت منظمة العمل الدولية، بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأغذية العالمي، ورقة تحدد موقف الأمم المتحدة من إصلاح قطاع الحماية الاجتماعية في العراق. وأطلع على الورقة وزراء المالية، والتخطيط، والعمل والشؤون الاجتماعية، بهدف عقد دورات للمتابعة. وبالإضافة إلى ورقة الموقف، عملت منظمة العمل الدولية، بالتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، مع الحكومة العراقية لتيسير نقل حالات 1,17 مليون مشرد داخلياً كانوا يستفيدون من الدعم المقدم على شكل مساعدة نقدية إنسانية إلى النظام الوطني للحماية الاجتماعية في إطار العمل المتعلق بالنهج الترابطي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام في العراق.

78 - ونظمت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، بالتعاون مع المجلس الأعلى للمرأة والتنمية في إقليم كردستان العراق، أول اجتماع لمجلس الإدارة في الإقليم بشأن قرار مجلس الأمن 1325 (2000) في إربيل في 21 حزيران/يونيه، أعلن المجلس خلاله عن خطة تنفيذ ركيزة الحماية لخطة العمل الوطنية للعراق. وعلاوة على ذلك، نظمت المنظمة الدولية للهجرة في

1 تموز/يوليه حلقة عمل من أجل وضع خريطة طريق لتنفيذ خطة لمشاركة المجتمعات المحلية وللخفارة المجتمعية تراعي الاعتبارات الجنسانية.

79 - وأكملت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة جميع الأنشطة التدريبية المتصلة بمنع التطرف العنيف التي نُظمت للجهات الفاعلة في مجال التعليم في المرحلتين الابتدائية والثانوية. واستفاد منها أكثر من 8 500 جهة فاعلة في مجال التعليم (أكثر من 60 في المائة منهم من النساء) من 250 مدرسة في محافظتي الأنبار ونيوى.

80 - وواصلت المنظمة الدولية للهجرة دعم المديرية العامة لشؤون الناجيات الأيزيديات التابعة للوزارة الاتحادية للعمل والشؤون الاجتماعية للتأهيل لتسجيل الناجيات من المجتمعات الأيزيدية ومجتمعات الشبك والتركمان والمسيحيين اللواتي تعرضن للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع من قبل داعش. وسيتمكن ذلك الناجيات من الحصول على المزايا المنصوص عليها في قانون الناجيات الأيزيديات لعام 2021.

81 - وأدى تغير المناخ ونقص المياه إلى تآكل سبل عيش أكثر من 6 000 أسرة ريفية في أحوار العراق. ولدعم مربي الجواميس في تلك المنطقة، اشترت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة مخزونات غذائية، وقامت بحلول تموز/يوليه 2022، بتدريب 6 000 من منتجي الماشية، بمن فيهم النساء، على تقنيات تغذية الجواميس. وفي مناطق أخرى، عمل برنامج الأغذية العالمي مع الشركاء على الإدارة الفعالة للموارد الطبيعية وتقنيات الزراعة المحافظة على المياه، إلى جانب الزراعة الوقائية، لدعم المجتمعات الريفية في العراق في تحويل سبل عيشها.

82 - وأطلقت الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بالاشتراك مع الوزارات المعنية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبادرة في حزيران/يونيه لتمكين المرأة العراقية من التصدي للتحديات المرتبطة بتغير المناخ، مثل زيادة الأعباء الاقتصادية وانخفاض نوعية الحياة. وتعتزم حكومة العراق تحديث الاستراتيجية الوطنية للنهوض بالمرأة للفترة 2023-2030 في هذا الصدد.

83 - وقامت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام بتطهير 2 141 694 مترا مربعا من المناطق الملوثة بالذخائر المتفجرة في محافظات الأنبار والبصرة ونيوى. وعززت دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام قدرة حكومة العراق في مجال الإجراءات المتعلقة بالألغام وعززت المساواة بين الجنسين من خلال أنشطة التدريب. وفي حزيران/يونيه 2022، تخرج 19 من أفراد الشرطة من وزارة الداخلية من دورة المستوى الثالث لإبطال الذخائر المتفجرة بدعم من دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام. ولأول مرة، تخرجت امرأة عراقية من هذه الدورة التدريبية، التي كانت في السابق مفتوحة للرجال فقط.

رابعاً - المسائل الأمنية والعملياتية

ألف - آخر المستجدات بشأن الترتيبات الأمنية

84 - قامت إدارة شؤون السلامة والأمن برصد التطورات في جميع أنحاء العراق وبتنفيذ تدابير لإدارة المخاطر للتمكين من تنفيذ عمليات الأمم المتحدة. وواصلت الإدارة الاضطلاع بأنشطة الرصد المنوطة بها، وتعديل التدابير الأمنية وخطط الطوارئ، وإجراء الاتصالات بسلطات الحكومة المضيفة، ونشر المعلومات والتحذيرات لإبقاء الموظفين على علم بالتغيرات المستجدة على البيئة الأمنية.

85 - وقدّمت الإدارة الدعم لما متوسطه 41 بعثة ميدانية يومياً في جميع أنحاء البلد، وهي بعثات كانت مستويات المخاطر فيها جميعاً إما متوسطة أو عالية. وظل التنسيق الوثيق مع الحكومة المضيفة قائماً لكفالة تقديم الدعم الأمني اللازم لعمليات الأمم المتحدة.

باء - مرافق البعثة، واللوجستيات، والطيران، والمسائل المالية والقانونية

86 - أكملت البعثة تجديد أماكن الإقامة في قاعدة الدعم الأمامي في بغداد. واستمرت مشاريع التجديد في المكاتب الإقليمية ومعسكر وحدة حراسة الأمم المتحدة، وتم كل ذلك في إطار بروتوكولات صحية وأمنية صارمة.

87 - وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية، استمرت حملة تلقيح أفراد الأمم المتحدة ومعاليلهم في العراق ضد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وبتاريخ 31 آب/أغسطس 2022، كانت البعثة قد أعطت ما عدده 7 192 جرعة من الجرعتين الأولى والثانية و 486 جرعة معززة. وبالإضافة إلى ذلك، تم تلقيح 95 في المائة من الموظفين الدوليين التابعين للبعثة و 93 في المائة من الموظفين الوطنيين التابعين للبعثة تلقياً كاملاً.

خامسا - ملاحظات

88 - بعد مرور عام تقريبا على إجراء الانتخابات البرلمانية في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021، لا يزال تشكيل حكومة جديدة تتمتع بصلاحيات كاملة أمرا بعيد المنال، ولكنه لا يزال يتسم بالقدر نفسه من الأهمية. ويهدد حدوث مزيد من التأخيرات بتقويض الاستقرار السياسي في العراق. وأحث بقوة جميع الأطراف على تجاوز خلافاتها والعمل من أجل المصلحة الوطنية لتشكيل حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن.

89 - ولا تزال المرأة العراقية مستبعدة على نطاق واسع من عملية تشكيل الحكومة على الرغم من أدائها الملحوظ في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021. وأكرر دعوتي للقادة السياسيين إلى ضمان المشاركة المجدية للمرأة في عملية تشكيل الحكومة.

90 - وأرحب بجهود المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بدعم من بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لتحسين قدراتها وتنفيذ الدروس المستفادة من الانتخابات البرلمانية لعام 2021. ومن المهم الآن أن تقوم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات والاستفتاء في إقليم كردستان العراق بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات التقنية.

91 - وفي ظل البيئة السياسية الهشة الحالية، أدعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتهدئة التوترات. ويجب بذل جميع الجهود الممكنة لتلافي خطر سوء التقدير الذي يمكن أن يكون له عواقب وخيمة غير مقصودة. وفي حين يجب دعم الحق في الاحتجاجات السلمية في جميع الأوقات، فإن الامتثال للدستور واحترام مؤسسات الدولة أمران حيويان. وأفضل سبيل للمضي قدما في حل الخلافات يكون من خلال حوار حقيقي وشامل يستند إلى مبادئ ووسائل سلمية وديمقراطية ودستورية.

92 - وبمجرد إنشاء الحكومة الجديدة، سيتعين تمكينها بالكامل من الوفاء بمطالب الإصلاح التي طال أمدها. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب تمكين مجلس النواب وجميع مؤسسات الدولة الأخرى مع العمل دون عوائق.

93 - واستجابة لمطالب شعب العراق وتطلعاته، سيكون من الأهمية بمكان أن تنفذ الحكومة الجديدة تدابير سريعة وملموسة لتحسين الحياة اليومية لجميع العراقيين، بما في ذلك ما يلي: توفير الخدمات الأساسية على نحو يعول عليه، بما في ذلك الكهرباء، لجميع المواطنين؛ وتعزيز قدرات مؤسسات الدولة وأدائها؛ وتنويع الاقتصاد؛ وتعزيز الحوكمة الفعالة والخاضعة للمساءلة.

94 - وألاحظ مع التقدير الجهود التي تبذلها حكومة العراق لتعزيز الحوار الإقليمي والسعي إلى التعاون لمعالجة القضايا الإقليمية والعالمية. وأشجع شركاء البلد الإقليميين والدوليين على دعم تلك الجهود، التي ستفيد الاستقرار الطويل الأجل للعراق والمنطقة الأوسع نطاقاً. وأهيب مجدداً بجميع الأطراف المعنية أن تمارس ضبط النفس وتتجنب التصعيد. وأحث أيضاً شركاء البلد على دعم جهوده الرامية إلى النهوض بالسلام والاستقرار والأمن في المنطقة، وفقاً لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وعلاقات حسن الجوار.

95 - ويشكل تعزيز المساءلة أمراً أساسياً لاستقرار العراق وازدهاره في المستقبل. ومن شأن كفاءة العدالة والمساءلة أن تسهم إسهاماً حيوياً في حماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون، وتشجيع إقامة مجتمع عادل. وإنني أعترف بالخطوات التي اتخذتها الحكومة للتعويض على الضحايا، غير أنني ألاحظ مع القلق محدودية التقدم المحرز حتى الآن في توفير المساءلة. وأكرر التأكيد على أهمية وضع حد للإفلات من العقاب، كوسيلة لتوفير العدالة للضحايا وتعزيز الثقة بين الحكومة ومواطنيها.

96 - وبينما يتواصل الانتقال من الدعم الإنساني إلى الدعم الإنمائي، أهنيء الحكومة على التقدم المحرز بالفعل، وخاصة فيما يتعلق بزيادة تركيزها على الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين العراقيين. ويشكّل تعزيز العقد الاجتماعي مع المواطنين أمراً أساسياً في إطار هذه العملية، وألاحظ الجهود المبذولة لإشراك المشردين داخلياً في هذه العملية. وأرحب أيضاً بإقرار قانون الدعم الطارئ للأمن الغذائي والتنمية، وأدعو إلى تنفيذه على وجه السرعة، مما سيسهم في تخفيف المعاناة والمشقة التي يواجهها العراقيون إلى أن يتم تشكيل حكومة.

97 - وفي الختام، أود أن أشكر ممثلي الخاصة للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق، جانين هينس - بلاشارت، وموظفي الأمم المتحدة في العراق على تفانيهم المستمر في تنفيذ ولاية المنظمة في مرحلة استثنائية وفي ظل ظروف صعبة. وأود أيضاً أن أعرب عن خالص تقديري لنائبة ممثلي الخاصة، والمنسقة المقيمة ومنسقة الشؤون الإنسانية في العراق، إيرينا فوياتشكوف - سولورانو، وهي تختتم مهمتها مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على قيادتها وخدمتها المتفانية للأمم المتحدة في العراق.